

أثر الإمتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية

على حجم التجارة الخارجية في الجزائر

– دور الجمارك الجزائرية في مراقبة الامتيازات و مرافقة التسهيلات –

*The impact of tax concessions and customs facilities
on the volume of foreign trade in Algeria*

-The role of Algerian customs in monitoring privileges and accompanying facilities-

* شريف رابح / المركز الجامعي عبد الله مرسل - تيبازة (الجزائر)، charif.rabah@cu-tipaza.dz

أ.د. لجدل خالد / جامعة الجزائر 3 – دالي إبراهيم (الجزائر)، baykld.lilya@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-12-29

تاريخ القبول: 2025-12-14

تاريخ الاستلام: 2025-06-15

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثر حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر بالإمتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين ، المرتبطة بمختلف الصيغ القانونية و التنظيمية للإستثمار ، و المتمثلة على الخصوص في جهازي الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (ANADE أو ANSEJ سابقا) و الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (AAPI أو ANDI سابقا)، و كذا فهم مختلف الآليات الجمركية المتعلقة بتسهيل و انسيابية السلع و الخدمات التي تدخل في إنجاز الإستثمار، و خاصة تلك المتضمنة في صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك. و توصلت الدراسة الى وجود إرتباط بين الاستفادة من الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية السالفة الذكر و حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، كما بينت وجود تحديات كبيرة تواجه إدارة الجمارك الجزائرية من أجل مرافقة التسهيلات الجمركية المخصصة للمتعاملين الاقتصاديين و مراقبة الامتيازات الجبائية الممنوحة لهم. الكلمات المفتاحية: المتعاملين الاقتصاديين، الإستثمار، التجارة الخارجية، الامتيازات الجبائية، التسهيلات الجمركية.

تصنيف JEL: F4.F31.N7

Abstract:

This study aims to determine the extent to which the volume of Algeria's foreign trade is affected by the tax incentives and customs facilities granted to economic operators, linked to various legal and regulatory frameworks for investment, particularly those of the National Agency for Entrepreneurship Support (ANADE or ANSEJ formerly) and the Algerian Investment Promotion Agency (AAPI or ANDI formerly). It also seeks to understand the various customs mechanisms related to facilitating and streamlining the flow of goods and services involved in investment, especially those related to the status of Authorized Economic Operator (AEO) with customs.

The study concluded that there is a correlation between benefiting from the tax privileges and customs facilities and the volume of Algeria's foreign trade. It also revealed significant challenges facing the Algerian Customs Administration in supporting the customs facilities allocated to economic operators and monitoring the tax incentives granted to them.

Key words: Economic operators, investment, foreign trade, tax privileges, customs facilities.

JEL classification codes: F4.F31.N7.

¹ المؤلف المرسل: شريف رابح ، الإيميل: charif.rabah@cu-tipaza.dz

تهديد :

بعد النكسة النفطية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ ذلك الوقت، مروراً بتسعينيات القرن الماضي و وصولاً إلى الوقت الحالي، على إنتهاج سياسات حكومية تهدف إلى خلق الثروة من خلال تشجيع الإستثمار المنتج عن طريق صيغ عديدة، كقانون المحروقات و الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (ANADE أو ANSEJ سابقاً) و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) و الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (AAPI أو ANDI سابقاً) و كذا دعم و ترمين قطاعات معينة كالزراعة و الصناعة الصيدلانية. و في إطار هذا التوجه الاقتصادي الجديد، عملت الجزائر من خلال إدارتي الضرائب و الجمارك على منح إعفاءات و تسهيلات معتبرة للمتعاملين الاقتصاديين المستفيدين من مزايا دعم الإستثمار، كالإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة (TVA) و التخفيض أو الإعفاء التام من الحقوق الجمركية (DD) خلال مرحلتي إنشاء الإستثمار و الإستغلال و لمدة تصل إلى ستة (06) سنوات، و التي قد تمتد إلى سنوات أخرى خلال مرحلة توسيع الإستثمار الناجح، و كذا التخفيض التدريجي للضرائب الأخرى على الدخل و على الأرباح، و هذا بالإضافة إلى تطبيق نسب مخفضة فيما يخص الأعباء الاجتماعية (الاشتراكات في صناديق التأمين للمتعاملين الاقتصاديين و عمالهم).

أما من خلال إدارة الجمارك، فعملت الحكومات الجزائرية المختلفة على تسهيل الإجراءات الجمركية و منح امتيازات تفضيلية للمؤسسات الاقتصادية، وخاصة المنتجة منها، لتسهيل حركة السلع و الخدمات و انسيابيتها، حيث يستفيد المتعاملون الاقتصاديون من الاعفاء التام من الحقوق و الرسوم الجمركية أو تطبيق حقوق جمركية مخفضة، و هذا بالإضافة إلى تدابير تسهيلية أخرى، كالأولوية في إيداع التصاريح الجمركية و تبسيط و تسريع الإجراءات الجمركية، التي يمكن أن تصل إلى حد الفحص البعدي للبضائع في مقرات هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين بدل الفحص القبلي و الآتي لها من طرف أعوان الجمارك قبل خروجها من الموانئ و المطارات و مختلف المنافذ البرية، و هذا لربح الوقت و توفير التكاليف.

و في ظل هذه التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية، تغيرت خارطة المبادلات التجارية الخارجية للجزائر بسبب الإقبال الكبير للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و حتى الأجانب على إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية، الصغيرة منها و المتوسطة و الكبيرة، حيث تم تسجيل أغلب المشاريع الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (ANADE أو ANSEJ سابقاً)، أما المتوسطة و الكبيرة ففي إطار الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (AAPI أو ANDI سابقاً)، و قد صاحب ذلك حركة كبيرة في استيراد مختلف المعدات و التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في إنجاز الإستثمار، و هذا على أمل قلب المعادلة في ما بعد لتتحول الحركة من الاستيراد إلى التصدير، و خاصة خارج المحروقات، و من جانب آخر، فرض هذا الوضع تجنيد كل أجهزة و مؤسسات الدولة الجزائرية لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين و مراقبتهم في نفس الوقت من أجل التحكم الأمثل في تدفق السلع و الخدمات، و بالتالي التحكم في حجم التجارة الخارجية للجزائر بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دور إدارة الجمارك الجزائرية في تسيير الإمتيازات الجبائية و تفعيل التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين من خلال الآليات والإجراءات التي تطبقها على أرض الواقع، حيث تعمل على التوفيق بين المرافقة من خلال التسهيلات الجمركية و المراقبة من خلال تسيير الإمتيازات الجبائية ، و هذا من أجل التحكم في حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، و بالتالي فسخ المجال للمتعاملين

الاقتصاديين، الوطنيين أو الأجانب، للمساهمة في ترقية المنتج الوطني و تنمية الاقتصاد الجزائري و قلب خارطة المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية من الإستيراد الى التصدير، و خاصة التصدير خارج المحروقات.

اشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية، الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في إطار ترقية الاستثمار، على حجم التجارة الخارجية للجزائر، و ما هو دور الجمارك الجزائرية في مراقبتها و مرافقتها ؟ هذا التساؤل يطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم المتعامل الاقتصادي ؟
- كيف هي خارطة المبادلات التجارية الخارجية للجزائر ؟
- ما هي أهم صيغ الاستثمار في الجزائر ؟
- في ما تتمثل التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في إطار الاستثمار بالجزائر ؟
- هل تؤثر التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية في حجم الصادرات أو في حجم الواردات أو في كليهما ؟
- كيف توفق الجمارك الجزائرية بين وظيفة المرافقة والتسهيل من جهة و مهمة المراقبة و الحماية من جهة أخرى ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث يتضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال التطرق الى مفاهيم: المتعامل الاقتصادي؛ الإستثمار، التجارة الخارجية، في حين المحور الثاني يتناول نظرة حول مختلف التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة في إطار مختلف أشكال الاستثمار بالجزائر، لاسيما عبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI أو ANDI سابقا) و الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (ANADE أو ANSEJ سابقا)، كما يتناول لمحة موجزة عن صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك (OEA) و ما تضمنته من تسهيلات جمركية، أما المحور الثالث والأخير فخصص لدراسة مختلف المعطيات الإحصائية حول تطور الواردات الجزائرية و خاصة تلك المتعلقة بقطاع الصناعة، معدات التجهيز (الاستثمار)، باعتباره المشمول الأكبر بالتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة في إطار الاستثمار بالجزائر، و مقارنة ذلك بحجم التصدير الكلي (بالتكيز على الصادرات خارج المحروقات) و حجم الاستيراد الكلي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 الى 2023 ، لنختم هذا المحور بإلقاء نظرة على الممارسة الميدانية لإدارة الجمارك الجزائرية في تسيير و مراقبة هذه التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية.

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الاشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية تم وضع فرضيتين أساسيتين :
- تؤدي التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية إلى كبح الواردات و زيادة الصادرات، لا سيما خارج المحروقات منها؛
- تتمكن الجمارك الجزائرية من منع كل عمليات الاستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية.

المنهج المتبع:

في محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تمت الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واقع التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية و تأثيرها في حجم عمليات التصدير و الاستيراد من و إلى الجزائر، و كذا تحليل الممارسة الميدانية لإدارة الجمارك الجزائرية في الحد من الآثار السلبية للاستغلال السيء لهذه التحفيزات و تلك التسهيلات.

الدراسات السابقة

في حدود اطلاع الباحث، فإن أبرز الدراسات السابقة يتمثل في: الدراسة الأولى: بودة فاطمة " فعالية الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)، مقال في مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية و المالية، مخبر الدراسات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، الاغواط، الجزائر، 2022، و قد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على فعالية و دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE سابقا ANSEJ) في بعث الروح في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعثرة، و قد خلصت الدراسة إلى تأكيد دور الوكالة و أهميته.

الدراسة الثانية: شريف رابح، كعبور اسلام " دور المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"، جامعة فرحات عباس سطيف1، سطيف، الجزائر، 2019، و قد هدفت الدراسة إلى تبيان أحد أهم آليات التسهيلات الجمركية في الجزائر، المتمثلة في صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، و خلصت نتائج الدراسة المتحصل عليها أن صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد قدمت تسهيلات و امتيازات للمؤسسات محل الدراسة و ساهمت في تخفيض تكاليفها و في زيادة تنافسية منتجاتها لتصديرها نحو الخارج.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في الجانب الاقتصادي لمجمل التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر بمناسبة انجاز استثماراتهم بالجزائر، من خلال تعدادها و التعريف بها، و خاصة تلك الممنوحة في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI أو ANDI سابقا) و الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (ANADE أو ANSEJ سابقا)، و كذا التطرق إلى التسهيلات المقررة ضمن صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك (OEA)، و مدى تأثيرها في حجم الواردات و الصادرات الجزائرية، و كذا التعرف عن قرب على آليات مراقبتها و مرافقتها من طرف أعوان إدارة الجمارك الجزائرية في اطار تنفيذ المهام الاقتصادية الموكلة لهم، و الحد من استغلال بعض المتعاملين الاقتصاديين لها بطريقة غير قانونية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- مفهوم المتعامل الاقتصادي: تعرف الهيئة الوطنية لمنتجات الفلاحة و البحر، بفرنسا، المتعامل الاقتصادي بأنه: " هو كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، أو أي تجمع من الأشخاص ذوي الشخصية المعنوية أو بدونها، الذين يعرضون في السوق انجاز أعمال أو منشآت، توريد منتجات أو تقديم خدمات. وفي إطار هذه الدعوة للمشاريع، يجب أن يشارك هؤلاء المتعاملون بشكل مباشر في سلسلة القيمة، في المراحل الأولية أو النهائية للقطاع أو القطاعات المعنية بإنتاج، تحويل و تسويق المنتجات الزراعية و/أو الغذائية الزراعية" (البحر، الهيئة الوطنية لمنتجات الفلاحة و، 2023).

و انطلاقا من هذا التعريف المتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين في مجال الفلاحة و الصيد البحري، يمكن ان نخلص الى أن المتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي ينتج بضاعة أو يقدم خدمة.
و في موضوع بحثنا، نقصد بالمتعامل الاقتصادي كل شخص طبيعي أو معنوي يقدم خدمة، تتمثل في تصدير أو إستيراد بضائع أو خدمات، أو ما يصطلح عليه : المصدر أو المستورد.
و في ما يلي، يمكن ان نسرد عدة أشكال من المتعاملين الإقتصاديين، الذين ينشطون في التصدير و الإستيراد في الجزائر:

1-1- المتعامل الإقتصادي العادي: و هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الخاضع لحقوق القانون العام، و لا يستفيد من أية معاملة تفضيلية أو تسهيلية.

2-1- المتعامل الإقتصادي التفضيلي: على عكس المتعامل الإقتصادي العادي، فان المتعامل الإقتصادي التفضيلي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يستفيد من جميع المعاملات التفضيلية و التسهيلية التي تقدمها إدارة الجمارك، و عادة ما يتمثل هؤلاء المتعاملين التفضيليين في أولئك الذين يستفيدون من إمتيازات الإستثمار بمختلف صيغه ، كالوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (ANADE أو ANSEJ سابقا) و الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (AAPI أو ANDI سابقا).

3-1- المتعامل الإقتصادي المعتمد لدى الجمارك: هذا النوع من المتعاملين الاقتصاديين حديث النشأة نسبيا، إذ بدأ العمل به بالجزائر بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم: 12-93 المؤرخ في 07 مارس 2012 و الذي يحدد شروط و كفاءات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، كما فرضته مجموعة من الظروف الدولية، أمنية و اقتصادية، خلال بداية القرن الحالي و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات لندن ومدريد (Pascal، 2012، صفحة 22).

II- ماهية التجارة الخارجية:

II-1 - تعريف التجارة الخارجية: تعرف على أنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" (يونس، 1993، صفحة 12)، و تعرف أيضا بأنها: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (العصار، 2000، صفحة 12)"، و بالتالي فالتجارة الخارجية هي انتقال أحد عوامل الإنتاج بين طرفين متواجدين في بلدين مختلفين، و هو ما يفرض وجود إجراءات خاصة و معينة لانتقال هذه العوامل انطلاقا من بلد المورد الى بلد المستورد و يقابله في نفس الوقت الانتقال العكسي للمقابل المالي لذلك من بلد المستورد الى بلد المورد عن طريق أحد وسائل تمويل التجارة الخارجية.

و عليه فإن مفهوم التجارة الخارجية ينصرف إلى عمليات بيع وشراء السلع وتأدية وتلقى الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة سواء أكانت هذه الأطراف حكومات أو هيئات أو مؤسسات عامة أو أفراد عاديين أو مشروعات خاصة، ويطلق على عمليات بيع السلع أو تأدية الخدمات في هذا المجال الصادرات، وعلى عمليات شراء السلع أو تلقي الخدمات اسم "الواردات"، و تشمل الصادرات والواردات السلعية كافة أنواع السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية ومن أبرز الخدمات التي يتم التعامل فيها في هذا المجال، خدمات النقل، الملاحة البحرية والجوية، التأمين، السياحة، العلاج، التعليم، قد يدخل ضمنها أيضا التحويلات المستحقة نظير استخدام عوامل الإنتاج. (سويفي، 2008، صفحة 13)

II-2 - أسباب قيام التجارة الخارجية: يمكن أن تتمثل على الخصوص في:

- 1- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع: وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة بسبب اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة، حيث يصعب تلبية احتياجات الدول من مواردها المحلية، خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان وتباين إمكانيات الدول في توفير تلك الحاجيات، بحسب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم.
- 2- التخصص الدولي: فكل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها، ووجود فائض لديها في هذه السلع، وبالتالي يجب استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى، والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة نسبية في إنتاجها، فالتخصص يؤدي إلى إنشاء مشروعات كبيرة وتقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.
- 3- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى: مما ينتج عنه تفاوت في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا.
- 4- الفائض في الإنتاج المحلي: و الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج، بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.
- 5- السعي إلى زيادة الدخل القومي: اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- 6 - اختلاف الميول والأذواق: الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية من الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها. (حاجي، 2017، صفحة 24)

III- مفهوم الاستثمار

III-1- تعريف الاستثمار: عرف ابن منظور في معجم لسان العرب الاستثمار على أنه مشتق من الثمر، أي حمل الشجر، وأثمر الشجر أي خرج ثمره، أثمر الرجل أي كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب أو الفضة وثمر ماله بمعنى تماه، أي استخدام المال وتشغيله بهدف تحقيق ثمرة هذا الإستغلال، فيكثر هذا المال وينمو بمرور الوقت. (نذير، 2022، صفحة 2)

أما المفهوم الإقتصادي، الاستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية مستقبلا" عن طريق الأخذ بعين الإعتبار ثلاث عناصر هي الزمن مردودية وفعالية العملية، والخطر المرتبط بالمستقبل، و بالتالي فالإستثمار هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي بالمتطلبات الاستهلاكية مباشرة، بل الذي يؤدي إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات"، لذلك فإن المفهوم الإقتصادي لكلمة "إستثمار" يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة؛

كما اختلفت محاولات فقهاء القانون في تعريف الإستثمار دون التوصل إلى تعريف واحد متفق عليه، حيث عرفه البعض على أنه: " عبارة عن عملية إنتقال رأس مال المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة بهدف تحقيق الربح، بما يضمن زيادة الإنتاج والرفع من معدلات التنمية في هذه الدول." (جميعي، 2024، صفحة 228)

III-2- تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالإستثمار

المستثمر: بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف هو كل شخص طبيعي أو معنوي محليا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم، يقوم بإستثمار طبقا للقانون الساري المفعول؛

إستثمار الإنشاء: هو ذلك الإستثمار الذي يتم إنجازه بهدف إنشاء رأسمال تقني من لا شيء وذلك باقتناء أصول الهدف منها خلق نشاط إنتاج السلع و/ أو الخدمات؛

إستثمار التوسع: هو كل إستثمار يتم القيام به بغرض الرفع من قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات والذي يتمثل في عملية إقتناء وسائل إنتاج لم تكن موجودة من قبل ليتم إضافتها إلى تلك الموجودة.

لا يمكن أن تأخذ كل من عملية شراء تجهيزات تكميلية ملحقة و أو مرتبطة، أو عملية شراء تجهيزات تحديد أو استبدال مماثلة لتلك الموجودة طابع التوسع في الاستثمار.

استثمار إعادة التأهيل : هو كل استثمار منجز يشمل عمليات اقتناء سلع و / أو خدمات الهدف منها مطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة مع ما هو معمول به عالميا، بغية تدارك التأخر التكنولوجي المسجل أو بسبب الإهتلاك نظرا لقدمها، من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث (3) سنوات على الأقل. (جميعي، 2024، الصفحات 208-209)

المحور الثاني: التحفيزات الجبائية والتسهيلات الجمركية الممنوحة في اطار الاستثمار بالجزائر

تعددت آليات تشجيع الاستثمار و تشغيل الشباب في الجزائر، من خلال انشاء العديد من الهيئات الاستثمارية، على غرار الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (AAPI حاليا و ANDI سابقا)، الوكالة الوطنية لترقية المفاوالاتية (ANADE حاليا و ANSEJ سابقا)، و تشترك الهيئتان في تقديم تحفيزات جبائية تتمثل في الاعفاء من الحقوق الجمركية او تخفيضها، و الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، كما شمل التشجيع تقديم تسهيلات جمركية تتمثل أولوية المعالجة الجمركية و سطحيها، مثل تلك التسهيلات المتاحة ضمن صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك (OEA)، و هو ما سنتناوله في ما يلي على سبيل المثال لا الحصر.

1- الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (AAPI حاليا و ANDI سابقا)

1-1: تقديم الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (AAPI): أنشئت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار بالجزائر، في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت خلال التسعينيات، وقد خضعت لتغييرات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث تم تكليف هذه المؤسسة الحكومية بمهمة التسيير والترويج ودعم الاستثمار في البداية، عن طريق وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار (APSI) من 1993 إلى 2001، ثم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و أخيرا، سنة 2022، تحولت إلى الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (AAPI) بموجب القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار (للحكومة ا.، قانون رقم 18-22 يتعلق بالإستثمار، 2022).

حيث تنص المادة 18 من القانون 18-22 " تدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 6 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار من الآن فصاعداً "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار".

2- التحفيزات الجبائية والتسهيلات الجمركية الممنوحة في اطار الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار

(AAPI): بيّن القانون 18-22 كيفيات الاستفادة من هذه المزايا الجبائية في المواد من 24 إلى 33 منه ، كما يلي:

(1)- الامتيازات خلال مرحلة الإنجاز او الانشاء: نصت عليها المادة 27 من القانون 18-22، و تتمثل في:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي

تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في

إطار الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

2- الامتيازات خلال مرحلة الاستغلال: نصت عليها المواد 27، 29 و 31 من القانون 22-18 في فقراتها الثانية من كل مادة، و لفترات مختلفة من 3 الى 10 سنوات حسب نوع كل استثمار، لكنها كلها تتمحور حول الامتيازات التالية:

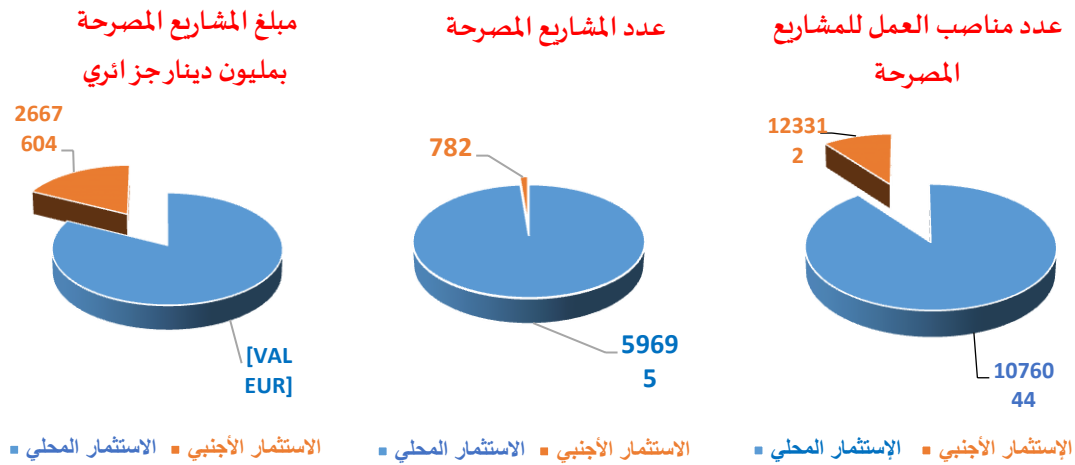
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

حيث ما يهمننا في دراستنا هذه هو الامتيازات الأول والثاني خلال مرحلة الإنجاز، المتمثلان في الاعفاء من الحقوق الجمركية و الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على جميع السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في الاستثمار.

و لمعرفة حجم و قيمة الاستثمارات التي استفادت من هذه الامتيازات، تمت زيارة صفحة AAPI على الأنترنت، حيث توفرت احصائيات سنوات 2022، 2023 و 2024 فقط، لأن صفحة ANDI تم غلقها، و بعد البحث تم الحصول على الإحصائيات المطلوبة في بحث منشور يتضمن احصائيات حول ANDI إلى غاية سنة 2023، حيث توفرت المعطيات التالية:

الشكل رقم (1) يوضح توزيع وعدد وقيمة المشاريع المصرح بها لدى ANDI إلى غاية سنة 2022 (رحاب، 2023، صفحة 14)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على تقرير تربص بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023

من الشكل أعلاه نجد أن عدد المشاريع المصرح بها حتى سنة 2022 هو: 60477 مشروع بقيمة تقدر ب 15209443 مليون دينار جزائري، أي 15.209,443 مليار دينار جزائري (أكثر من 15 ألف و 200 مليار دينار)، أضف إليها المشاريع المصرح بها عبر AAPI خلال سنوات 2022؛ 2023 و 2024، المتمثلة في 16986 مشروع مسجل بقيمة 7279 مليار دينار جزائري (AAPI، 2025)، ليكون المبلغ الإجمالي خلال هاتين الفترتين هو 22.448,443 مليار دينار جزائري، و هو مبلغ كبير جدا، و بالتالي إستفاد أصحاب المشاريع من امتيازات جبائية معتبرة (0% حقوق جمركية و 0% رسم على القيمة المضافة).

كما يوضح الجدول التالي أن قطاع الصناعة في صدارة القطاعات الاستثمارية في فترة الدراسة (أكثر من 59% من اجمالي الاستثمارات)، و ما يمثل ذلك من استيراد للتجهيزات و الآلات الصناعية من الخارج و بالتالي زيادة الواردات الجزائرية.

الجدول رقم (1): توزيع المشاريع المصرح بها لدى ANDI حسب القطاعات إلى غاية سنة 2022 (رحاب، 2023، صفحة 15)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 466	%02,42	347 937	%02,29	55 527	%04,63
البناء	11 354	%18,77	1 428 341	%09,39	235 301	%19,62
الصناعة	13 533	%22,38	8 991 187	%59,12	546 248	%45,55
الصحة	1 298	%02,15	301 796	%01,98	30 927	%02,58
النقل	25 704	%42,50	1 047 907	%06,89	138 089	%11,51
السياحة	1 191	%01,97	1 255 026	%08,25	70 220	%05,85
الخدمات	5 931	%09,81	1 837 248	%12,08	123 044	%10,26
المجموع	63 804	%100	12 800 834	%100	1 138 412	%100

المصدر: شويطر رسمية، بولنوار رحاب، تقرير بعنوان: دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر إلى غاية 2022/12/31، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2023

أيضا من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن كل المشاريع تقريبا (99,79 %) و ما يقارب 98 % من قيمتها تنتمي الى القطاع الخاص، و هو ما يؤكد إستحواذ المتعاملين الإقتصاديين الخواص على أغلب فروع الإستثمار بالجزائر، عددا و قيمة، و بالتالي المكانة الهامة للقطاع الخاص في النسيج الاقتصادي الجزائري، و هذا مع التحفظ حول الاستغلال غير القانوني لبعض هؤلاء المتعاملين للامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية.

الجدول رقم (2) توزيع المشاريع المصرح بها لدى ANDI حسب القطاعين العمومي و الخاص سنة 2021 (l'Industrie, 2022, p. 19)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	1 873	%99,79	514 091	%97,73	46 148	%98,79
العمومي	03	0,16%	6 275	01,19%	205	0,44%
المختلط	01	0,05%	5 661	1,08%	358	0,77%
المجموع	1 877	%100	526 027	%100	46 711	%100

المصدر: Ministère de l'Industrie, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information,

Bulletin d'Information Statistique de la PME, p. 19.

Adresse Electronique : <https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2022-03-40.pdf.pdf>

II - الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية (ANADE حاليا و ANSE سابقا):

II-1: تقديم الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية: تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية (ANADE) كبديل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 20-229 المؤرخ في 2020/11/22 (للحكومة ا.، التنفيذي رقم : 20-329 المؤرخ في 22/11/2020 الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، 2020، صفحة 8) الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 (للحكومة ا.، المرسوم التنفيذي 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، 1996، صفحة 12)، الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، و ذلك تطبيقا لأحكام المادة 16 من الأمر 96 – 14 المؤرخ في 24-06-1996 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ،وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات . (بوشيش، 2022، الصفحات 14-15).

II-2: التحفيزات الجبائية والتسهيلات الجمركية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية (ANADE حاليا و ANSEJ سابقا)

أولا - صيغ التمويل:

توجد ثلاث (03) صيغ للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- (1)-الذاتي: يتكون من المساهمة المالية الشخصية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع فقط،
- (2)-الثنائي: يتكون من المساهمة المالية الشخصية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.
- (3)-الثلاثي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده.

جدول (3): صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية ANADE (فاطمة، 2022، صفحة 26)

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية للشباب	مساهمة الوكالة	قرض البنك
التمويل الثنائي أقل من 10 ملايين دج	05%	50%	/
التمويل الثلاثي أقل من 10 ملايين دج	15%	15%	70 %
	12 % بالنسبة للمناطق الخاصة والهضاب العليا.		
	10 % بالنسبة لمناطق الجنوب 5 % بالنسبة للشباب العاطل و الطلبة حاملي المشاريع		

المصدر: د. بودة فاطمة، مقال بعنوان: فعالية الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول 2022.

ثانيا-الامتيازات الجبائية: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:

(1) -مرحلة الإنجاز:

-الإعفاء (0%) من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

-الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة.

2)-مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة (03) ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، تمتد فترة الإعفاء لمدة (02) سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف (03) ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة، تتمثل هذه الامتيازات في:

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

-الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.

-الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.

وفي حالة نجاح المستثمر في مشروعه وإستيفائه لمجموعة من الشروط المتعلقة أساسا بمستحققاته والوفاء بالتزاماته مع الوكالة وكذا البنوك الممولة لمشروعه، بإمكانه الرجوع مرة أخرى إلى الوكالة لطلب توسيع النشاط والاستفادة من نفس صيغ التمويل و الامتيازات الجبائية التي ذكرناها سابقا. (بوشيش، 2022، صفحة 19)

أما عدد المشاريع المسجلة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فقد كشفت آخر حصيلة لها، منذ جوان 2024، عن تسجيل 414 ألف مشروع مؤسسة مصغرة، بمعدل يفوق 15 ألف مشروع سنويا (الجزائرية و..، 2024)، و مع العلم أن قيمة كل مشروع يمكن أن تصل إلى عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000.00 دج) فإن قيمتها أيضا يمكن أن تبلغ 4.140.000.000.00 دج (4140 مليار دج أو 414 ألف مليار سنتيم)، و هو مبلغ ضخم، يبين القيمة الكبيرة للامتيازات الجبائية، لا سيما الحقوق و الرسوم الجمركية، التي يمكن لأصحاب المشاريع الاستفادة منها (0%) رسم على القيمة المضافة، 5% حقوق جمركية)، و أيضا يمكن تصور المبالغ الضخمة، بالعملة الصعبة، الممكن تحويلها بمناسبة شراء التجهيزات اللازمة لهذه المشاريع.

III- صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك:

III-1- تقديم صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك: كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن

المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك حديث النشأة نسبيا، و قد فرضته مجموعة من الظروف الدولية، أمنية و اقتصادية، خلال بداية القرن الحالي و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات لندن ومدريد.

و يعرف بأنه: "هو توجه اختياري يكون بالشراكة مع الجمارك، حيث تسمح صفة التعامل الاقتصادي المعتمد لكل مؤسسة تمارس نشاطا متعلق بالتجارة الدولية (الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة) بالحصول على امتيازات جمركية وتسهيلات وفقا للمعايير المعمول بها" (Francaise، 2019، صفحة 1)، و يعرف أيضا بأنه: "هو أحد الأطراف المتدخلة في الحركة الدولية للبضائع بأي صفة كانت، والذي يكون معتمد من قبل إدارة الجمارك الوطنية وامثاله للمعايير الموضوعية من قبل المنظمة العالمية للجمارك و إطار عمل المنظمة العالمية للمعايير لتأمين السلسلة اللوجيستكية" (Douanes O، 2018، صفحة 27).

و بالتالي فالمتعامل الاقتصادي المعتمد هو: "مجموعة من التدابير التيسيرية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في إطار الجمركة وذلك وفقا لشروط و كفاءات الاستفادة من هذه الصفة".
وقد ذكر المشرع الجزائري مصطلح المتعامل الاقتصادي المعتمد في القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، في المواد: 37 و 38 منه (للحكومة ا. قانون 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، 2009، صفحة 15)، و أدرجه في قانون الجمارك رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المعدل و المتمم، في القسم الثالث مكرر وخصص له المادة 89 مكررا (بوسقيعة، 2022، صفحة 81) ، وبعدها صدر المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في أول مارس 2012 و الذي يحدد شروط و كفاءات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك لتطبيق المادة 89 مكررا من القانون المذكور أعلاه (للحكومة ا. المرسوم التنفيذي رقم: 12-93 الذي يحدد شروط و كفاءات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، 2012، صفحة 4)، ثم أصدرت المديرية العامة للجمارك الجزائرية المنشور رقم 1194/م ع ج/أ خ/م 15/012 بتاريخ 2015/07/30 المتعلق بتطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد، هذا المنشور الذي أُلغى المنشور رقم 1188 /م ع ج/أ خ/م 12/012 بتاريخ 2012/07/09 المتعلق بنفس الموضوع.

III-2- التسهيلات و الامتيازات الجمركية الممنوحة في إطار صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى

الجمارك: تظهر قيمة صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد من خلال مجموعة التسهيلات والامتيازات الممنوحة له، و هي تسهيلات في مجال الإجراءات الجمركية، و تسهيلات إدارية و رقابية، تكون نتيجتها خفض التكاليف و ربح الوقت.

أولاً: تسهيلات في مجال إجراءات الجمركة: حيث تتمثل في:

1- الاستفادة من التصاريحات المبسطة : يسمح التصريح المبسط برفع البضائع تدريجيا مع عرضها على الجمارك خلال الأجل المنصوص عليه (شهر واحد ابتداء من تسجيل التصريح المبسط) بناء على وثيقة تجارية أو كل وثيقة تحل محلها معتمدة من إدارة الجمارك ومنصوصا عليها في الاتفاقية المبرمة بين مصالح الجمارك والمتعامل المعني والذي يجب أن يتضمن على الخصوص الإجراءات المبسط الممنوح والبضاعة المعنية بالإجراء ومدة تطبيقها ومكتب أو مكاتب الجمركة المتفق عليها وكذا التزامات المتعامل. (للحكومة ا. المرسوم التنفيذي رقم 13-321 المؤرخ في 26/09/2013 يتعلق بإجراءات الجمركة المبسطة في شكل تصريحات تقديرية أو مبسطة أو إجمالية، 2013، صفحة 5)

2-الجمركة عن بعد : إن إدماج الإعلام الآلي في النشاط الجمركي كان له أثر كبير على فعاليتها وأتاح تقديم تسهيلات معتبرة للمتعاملين الاقتصاديين، من بينها إجراء الجمركة عن بعد، فعوض الانتقال إلى مكتب الجمارك يكفي أن يكون المتعامل الاقتصادي ومن خلال حاسوبه مرتبطا بنظام (SIGAD) أو نظام ALCES المستحدث في بداية سنة 2025، وذلك بغية إتمام بعض الإجراءات كالتصريح الجمركي، حيث تخضع الاستفادة من هذا النظام إلى إبرام اتفاقية بين المستفيد وإدارة الجمارك. (ليلى، 2017، الصفحات 325-326)

ثانياً: التسهيلات الإدارية والرقابية: حيث يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من تسهيلات خاصة بالمعاملات الإدارية والرقابية أثناء عملية الجمركة، أي في مرحلة تواجد البضاعة بنقطة الجمركة وقبل خروجها، حيث يستفيد من جملة من التسهيلات تتعلق بالتقليل من عملية المراقبة و فحص الوثائق.

1- المراقبة الوثائقية: يخول لأعوان الجمارك ضمن إطار الفحص والمراقبة الجمركية تفتيش الأشخاص والبضائع و وسائل النقل مع مراعاة بطبيعة الحال الاختصاص الإقليمي. (بوسقيعة، 2022، صفحة 39)

يشمل التفتيش الجمركي أيضا مراقبة المعاملات والمبادلات التجارية الدولية الأصل فيها أن أي عملية أو بضاعة تستورد أو تصدر تخضع الى مراقبة مادية ووثائقية من طرف إدارة لجمارك، حيث تعتبر المراقبة المادية والوثائقية من صلاحيات مصالح الجمارك كإجراء للمحافظة على المنتج الوطني وحماية المجتمع من السلع المقلدة والمغشوشة.

إن وجود رقابة فعالة تسمح لإدارة الجمارك بالحد من الغش التجاري لذلك منح المشرع لأعوان الجمارك في إطار ممارسة مهامهم جملة من الامتيازات تمكّنهم من تطبيق الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة.

إذا كان هذا هو المبدأ والأصل في الفحص الوثائقي الذي يتميز بالتعقيد وطول الوقت لتنفيذه، فإن الاستثناء يكون لصالح المتعامل الاقتصادي المعتمد الذي سيستفيد من فحص وثائقي مبسط مما يساعده في كسب الوقت ورفع بضاعته، وهو الأمر الذي يمكنه من تقليل تكاليف الفحص المادي للبضائع؛ تخزينها؛ تحريكها داخل المخازن وكراء الحاويات من الوكيل البحري، فالمتعامل الاقتصادي المعتمد يمكنه رفع بضاعته من دون القيام بالفحص المادي المسبق إذ يمكنه القيام به بعديا في مقرات مؤسسته من طرف المصالح المكلفة بالرقابة البعيدة.

2- الوثائق محل التسهيل أو الإعفاء: قصد تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في مجال الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات للحصول على صفة التعامل الاقتصادي المعتمد والاستفادة من الامتيازات الممنوحة لهم ومنها الإجراءات الإدارية المبسطة و التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة التي لطالما اشتكى منها المتعاملون الاقتصاديون أضاف المشرع امتياز آخر يتمثل في إعفاء من بعض الوثائق أو التسهيل في فحصها.

3- تسهيلات خاصة بعمليات المراقبة الجمركية: تخضع عمليات الاستيراد والتصدير إلى مراقبة وثائقية ومادية بصفة عامة إلا أن المتعامل الاقتصادي المعتمد يستفيد من امتياز بهذا الشأن، المتمثل في التقليل من عدد عمليات المراقبة المادية للبضاعة إلا إذا كان ذلك مبررا وضروريا وبصورة مؤكدة لاحتمال وجود الغش وهو نفس الشيء بالنسبة لمراقبة الوثائق على مستوى أماكن العبور أو الجمركة، كونه تتوفر فيه الشروط من سمعة حسنة ومتمتع بملاءة مالية وغيرها من الشروط التي تحصل من خلالها على الاعتماد.

غير أن إعفاء المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك من المراقبة الفورية لبضائعه في أماكن الجمركة لا يعني إعفاء من هذه المراقبة بصورة مطلقة، إذ يمكن أن يخضع لعمليات مراقبة فجائية أو منتظمة من طرف المصالح المكلفة بالمراقبة الدورية التي يتواجد في اختصاصها هذا المتعامل المعتمد لمعرفة الوجهة النهائية للبضائع المستوردة والتأكد من احترام هذا الأخير لتعهداته تجاه إدارة الجمارك.

ثالثا: نماذج عن شركات إقتصادية وفرت التكاليف و ربحت الوقت بعد إستفادتها من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد: حسب دراسة ميدانية أجريت سنة 2019 على شركتين إقتصاديتين بولاية سطيف، إحداها خاصة و الأخرى عمومية، و هما: شركة IRIS للأجهزة الكهرومنزلية و شركة SCAEK (groupe GIKA) عين الكبيرة للإسمنت، فكانت النتائج كما يلي:

1- شركة IRIS للأجهزة الكهرومنزلية: (اسلام، 2019، الصفحات 88-89)

الجدول رقم (4): يوضح التكاليف التي تتحملها مؤسسة IRIS قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا.

مجموعة التكاليف التي تتحملها شهريا مؤسسة IRIS	قبل تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد	بعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد
مصاريف التخزين	1.385.000.00 دج	59.400.00 دج
مصاريف الحراسة	1.500.000.00 دج	225.000.00 دج
مصاريف وكيل العبور	2.500.000.00 دج	1375000.00 دج

مصاريف تأخير إرجاع الحاويات	2.596.000.00 دج	00 دج
مصاريف النقل اللوجستيكي	1.500.000.00 دج	1000000.00 دج
مصاريف الماسح الضوئي	1.750.000.00 دج	00 دج
مجموع المصاريف	11.231.000.00 دج	2.456.900.00 دج

المصدر: رابح شريف، اسلام كعبور، دور المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مذكرة ماستر، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2019، ص 88

الجدول رقم (5): يوضح الوقت الذي تتحمله مؤسسة IRIS قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا.

مجموعة التكاليف التي تتحملها شهريا مؤسسة IRIS	قبل تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد	بعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد
عامل الوقت	30-15 يوم	03-01 يوم

المصدر: رابح شريف، اسلام كعبور، دور المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مذكرة ماستر، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2019، ص 89.

2- شركة SCAEK (groupe GIKa) للإسمنت: (اسلام، 2019، الصفحات 91-92)

الجدول رقم (6): يوضح التكاليف التي تتحملها شركة SCAEK قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد

شهريا.

مجموعة التكاليف التي تتحملها شهريا شركة الاسمنت بعين الكبيرة SCAEK	قبل تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد.	بعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد
مصاريف التخزين	843.382.00 دج	212.861.00 دج
مصاريف الحراسة	812.955.00 دج	180.000.00 دج
مصاريف النقل اللوجستيكي	833.251.00 دج	245.724.00 دج
مصاريف الماسح الضوئي	829.862.00 دج	00 دج
مجموع المصاريف	3.319.450.00 دج	1.363.450.00 دج

المصدر: رابح شريف، اسلام كعبور، دور المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مذكرة ماستر، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2019، ص 91

الجدول رقم (07): يوضح الوقت الذي تتحمله شركة SCAEK قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا.

مجموعة التكاليف التي تتحملها شهريا شركة الاسمنت بعين الكبيرة SCAEK	قبل تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد	بعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد
عامل الوقت	10-07 أيام	02-01 يوم

المصدر: رابح شريف، اسلام كعبور، دور المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مذكرة ماستر، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2019، ص 92.

يظهر بوضوح من الجداول أعلاه الفرق الموجب الكبير في التكاليف و الوقت الذي حققته الشركتان موضوع الدراسة، قبل و بعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، فبالنسبة للتكاليف المالية، نجد أن شركة IRIS قد قلصتها بـ 8.774.100.00 دج، و هو ما يمثل -78,12% من التكاليف المالية المعتادة، أما شركة SCAEK فقلصتها بـ 1.956.000.00 دج، و هو ما يمثل -58,92%، و يبدو الأمر أكثر وضوحا بالنسبة لعامل الوقت، إذ تقلص بصورة كبيرة الوقت اللازم لمعالجة و الافراج عن بضائعهما و حاوياتهما المستوردة، حيث انتقل في شركة IRIS من 30 يوم إلى يوم واحد و في شركة SCAEK من 10 أيام إلى يوم واحد، و هو ما يؤدي في النهاية الى خفض التكاليف النهائية لمنتجات كلا الشركتين.

المحور الثالث: الممارسة الميدانية لإدارة الجمارك الجزائية في مراقبة التحفيزات الجبائية و مراقبة التسهيلات الجمركية

1- واقع المبادلات التجارية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1993 - 2023: تم إختيار هذه الفترة لأنه في بدايتها تم إنشاء وكالة ترقية و دعم الاستثمار (APSI) سنة 1993، و التي تحولت لاحقا الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001، ثم أصبحت حاليا الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) سنة 2022، كما تم في بداية هذه الفترة أيضا إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996 و التي أصبحت حاليا الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية (ANADE) منذ سنة 2020، بالإضافة إلى تأسيس صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك (OEA) عن طريق قانون المالية لسنة 2010، و وضعها حيز الخدمة بداية من سنة 2012.

1-1 واقع الواردات الجزائية خلال الفترة 1993-2023: حيث بالرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر نسجل المعطيات الواردة في الجدول التالي: (الجزائر، التقرير السنوي 2023، 2024، صفحة 125)، (الجزائر، التقرير السنوي 2019، 2020، صفحة 166)، (الجزائر، التقرير السنوي 2015، 2016، صفحة 170)، (الجزائر، التقرير السنوي 2011، 2012، صفحة 229)، (الجزائر، التقرير السنوي 2008، 2009، صفحة 248)، (d'Algerie, Rapport annuel 2005, 2006, p. 190)، (d'Algerie, Rapport annuel 2002, 2003, p. 83)، (d'Algerie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algerie - Series Retrospectives- 1992-2020, 2022, pp. 91-95)

الجدول رقم (8): تطور اجمالي الواردات و الواردات الصناعية للجزائر للفترة 1993-2023

الوحدة: مليون دولار

السنوات	إجمالي الواردات الجزائرية	الواردات الصناعية (التجهيز)	النسبة المئوية %	السنوات	إجمالي الواردات الجزائرية	الواردات الصناعية (التجهيز)	النسبة المئوية %
1993	7 990	/	/	2009	37 402	14 141	37,81
1994	9 150	/	/	2010	38 885	16 200	41,66
1995	10 100	/	/	2011	46 926	15 091	32,16
1996	9 090	/	/	2012	51 569	12 793	24,81
1997	8 130	2 652	32,62	2013	54 984	15 233	27,70
1998	8 632	2 864	33,18	2014	59 670	18 115	30,36
1999	8 959	2 949	32,92	2015	52 649	16 369	31,09
2000	9 345	2 773	29,67	2016	49 437	14 709	29,75

27,29	13 368	48 982	2017	34,73	3 293	9 482	2001
26,40	12,824	48 573	2018	34,52	4 146	12 010	2002
24,30	10 845	44 632	2019	34,93	4 654	13 322	2003
24,47	8 697	35 547	2020	37,22	6 681	17 950	2004
24,44	9 158	37 466	2021	40,04	7 950	19 857	2005
21,41	8 321	38 868	2022	38,76	8 015	20 681	2006
21,47	8 321	38 757	2023	35,53	9 361	26 348	2007
				32,49	12 344	37 993	2008

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات البنك المركزي الجزائري (تقارير سنوية)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية تزايدت من سنة لأخرى، حيث بدأت في حدود 7,9 مليار دولار سنة 1993 لتصل إلى أعلى مستوياتها و تقارب الـ 60 مليار دولار سنة 2014 و لتستقر أخيرا في حدود الـ 38,7 مليار دولار سنة 2023، و يرجع السبب أساسا إلى الزيادة السكانية المعتبرة من سنة 1993 إلى سنة 2023 و كذا الحركية الاقتصادية المتسارعة منذ بداية التسعينات مع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق و ما صاحب ذلك من إستثمارات لا سيما الخاصة منها، و التي تضاعفت خلال سنوات الألفينات مع التسجيل بالموازاة لتزايد الإستثمارات العمومية و تزايد الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات و القطاعات الاستراتيجية الأخرى، و هذا مع تسجيل انخفاض طفيف في الواردات إبتداء من منتصف العشرية الأخيرة محل الدراسة، و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول و اتباع سياسات التقشف من طرف الحكومات المتتالية في تلك الفترة، و أيضا الإعتماد على الحوكمة في التسيير و سياسة ترشيد النفقات و ما صاحبها من تقييد عمليات الاستيراد من خلال سياسات الحصص و القوائم السلبية للإستيراد و تراخيص الاستيراد ، لكن الملاحظ في تركيبة الواردات الجزائرية هو استحواذ الواردات الصناعية عليها، و التي معظمها واردات تجهيز و استثمار، حيث كانت تمثل نسبة الثلث في السنوات العشر الأولى من الدراسة ، ثم تجاوزت هذه النسبة في عدة سنوات من العشر سنوات الثانية من الدراسة، حيث تجاوزت نسبة الواردات الصناعية من إجمالي الواردات الجزائرية الـ 41 % سنة 2010، ثم لتعاود الانخفاض و تمثل نسبة الربع أو أقل خلال السنوات العشر الأخيرة من الدراسة، حيث إستقرت النسبة عند الـ 21,4 سنة 2023 .

و بالتالي فالأرقام سالفة الذكر تؤكد أن الواردات الصناعية أو واردات التجهيز تمثل جزءا هاما من الواردات الجزائرية خلال الفترة من 1993 إلى 2023، و عادة ما تتكون هذه الأخيرة من الآلات و التجهيزات التي تدخل في الاستثمار، و حسب ما تمت الإشارة إليه في المحور الثاني من هذه الدراسة، فإن أغلب الإستثمارات في الجزائر كانت في إطار الوكالة الجزائرية لتطوير الإستثمار (AAPI حاليا و ANDI سابقا)، الوكالة الوطنية لترقية المفاوالتية (ANADE حاليا و ANSEJ سابقا) و ذلك من أجل الاستفادة من الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة في هذا الإطار.

و كنتيجة جزئية، فإن التحفيز الجبائي و التسهيلات الجمركية التي منحت للمتعاملين الإقتصاديين قد ولدت حركية إقتصادية و تجارية متصاعدة، من خلال توجه هؤلاء المتعاملين الإقتصاديين إلى الإستثمار في مختلف القطاعات و الاستفادة من مختلف الامتيازات و التسهيلات الممنوحة في هذا المجال ، و ذلك في إطار مختلف صيغ الإستثمار المعتمدة آنذاك، و خاصة في إطار الوكالة الجزائرية لتطوير الإستثمار (AAPI حاليا و

ANDI سابقا)، الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية (ANADE حاليا و ANSE سابقا)، و بالمحصلة زيادة الواردات و خاصة الصناعية منها.

1-2 و **أقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1993-2023:** بنفس الطريقة، و بالرجوع إلى النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري خلال فترة الدراسة، نحصل على المعطيات الواردة في الجدول أدناه: (d'Algerie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algerie - Series Retrospectives- 1992-2020, 2022, pp. 91-95) (الجزائر، التقرير السنوي 2023، 2024، صفحة 125)

الجدول رقم (9): تطور إجمالي الصادرات والصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة 1993-2023
الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		السنوات	مجموع الصادرات خارج المحروقات		مجموع الصادرات خارج المحروقات		السنوات
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
1993	9612	95.25	479	4.74	2009	10091	4.74	479	4.74	1993
1994	8053	96.55	287	3.44	2010	8340	3.44	287	3.44	1994
1995	9731	95.02	509	4.97	2011	10240	4.97	509	4.97	1995
1996	12494	93.42	881	6.58	2012	13375	6.58	881	6.58	1996
1997	13378	96.32	511	3.67	2013	13889	3.67	511	3.67	1997
1998	9855	96.49	358	3.50	2014	10213	3.50	358	3.50	1998
1999	12084	96.50	438	3.49	2015	12522	3.49	438	3.49	1999
2000	21416	97.22	612	2.77	2016	22031	2.77	612	2.77	2000
2001	18484	96.61	648	3.38	2017	19132	3.38	648	3.38	2001
2002	18091	96.100	734	3.89	2018	18825	3.89	734	3.89	2002
2003	23939	97.26	673	2.73	2019	24612	2.73	673	2.73	2003
2004	31302	97.56	781	2.43	2020	32083	2.43	781	2.43	2004
2005	45094	98.02	907	1.97	2021	46001	1.97	907	1.97	2005
2006	53429	97.83	1184	2.16	2022	54613	2.16	1184	2.16	2006
2007	58831	97.78	1332	2.21	2023	60163	2.21	1332	2.21	2007
2008	77361	97.55	1937	2.44		79298	2.44	1937	2.44	2008

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات البنك المركزي الجزائري (نشرات إحصائية)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الصادرات الجزائرية تطور بصورة تصاعدية خلال فترة الدراسة، و هذا بالنسبة لصادرات المحروقات أو الصادرات خارجها مع تسجيل تضاعف الأولى بسرعة و تزايد الثانية ببطء شديد، و كما سبقت الإشارة إليه عند تحليل جدول الواردات، فإن السبب الرئيس لهذا الارتفاع يعود إلى الشركات الأجنبية و الاستثمارات الضخمة لشركة سوناطراك في مجال المحروقات و كذا تزايد حجم الاستثمار من الخواص و السلطات العمومية في مختلف القطاعات الإنتاجية، كما أن زيادة الصادرات هي نتيجة منطقية للمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال الاستثمار من خلال منح الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية في إطار الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار (AAPI حاليا و ANDI سابقا)، الوكالة الوطنية

لترقية المقاولاتية (ANADE حاليا و ANSE سابقا)، و في هذا المضمون، و بالعودة إلى الجدول أعلاه نجد أنه تم تسجيل إجمالي صادرات بـ 9,6 مليار دولار سنة 1993، منها 495 مليون دولار خارج المحروقات، ثم تضاعف هذا العدد مع بداية سنوات الألفينات ليبلغ 21,4 مليار دولار سنة 2000، منها 612 مليون دولار خارج المحروقات أي زيادة طفيفة، ليبلغ أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة بمبلغ 77,3 مليار دولار سنة 2008، منها 1,9 مليار دولار صادرات خارج المحروقات (2,4 % من إجمالي الصادرات)، ثم تضاعف هذا الرقم مرة أخرى مع بداية العشرية الثانية لسنوات الألفينات حيث بلغ إجمالي الصادرات سنة 2010 الـ 55,5 مليار دولار ، منها 1,5 مليار دولار خارج المحروقات و هو مبلغ متدني مقارنة بإجمالي الصادرات و يمثل 2,6 % فقط منها، و خلال العشرية الأخيرة من الدراسة بقيت أرقام إجمالي الصادرات الجزائرية مرتفعة نسبيا مقارنة مع بداية فترة الدراسة، حيث كانت في حدود 71,4 مليار دولار خلال سنة 2011 ثم إنخفضت إلى 32,6 و 27,1 مليار دولار خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي، و يعود سبب ذلك إلى تهاوي أسعار البترول خلال سنوات 2014، 2015 و 2016 و هذا على الرغم من تسجيل ارتفاع طفيف في الصادرات خارج المحروقات خلال نفس السنوات الثلاث سالفة الذكر، أين تم تسجيل مبالغ صادرات خارج المحروقات على التوالي 2، 2,5 و 1,9 مليار دولار، و هي مبالغ جد معتبرة في تلك الفترة، و بعدها تم تسجيل عودة الإرتفاع النسبي لإجمالي الصادرات الجزائرية في نهاية فترة الدراسة، حيث تم تسجيل صادرات إجمالية تفوق الـ 59,7 مليار دولار خلال سنتي 2022 و 2023، منها حوالي 6 مليار دولار خارج المحروقات خلال نفس السنتين ، و هو أعلى رقم للصادرات الجزائرية خارج المحروقات منذ الإستقلال.

و كنتيجة فرعية ثانية، فإن التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية أدت إلى إنشاء استثمارات وطنية خاصة و عمومية و بشراكات أجنبية أدت إلى مضاعفة القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1993 إلى 2023، بما في ذلك الصادرات خارج المحروقات، هذه الأخيرة عرفت قفزة كبيرة خلال بداية العشرية الحالية بوصولها إلى مشارف الـ 6 ملايين دولار و الطموح إلى بلوغها الـ 10 ملايين دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، و بالتالي فإن التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية أدت إلى زيادة الصادرات الجزائرية إجمالا و ارتفاع الصادرات خارج المحروقات على الخصوص.

II- الممارسة الميدانية لإدارة الجمارك الجزائرية في تسير و مراقبة التحفيزات الجبائية و التسهيلات

الجمركية: حيث يتم ذلك أساسا بالمراقبة الوثائقية لملفات التصدير أو الإستيراد و كذا المراقبة المادية للبضائع المستوردة أو المصدرة المصرح بها لدى الجمارك، من خلال اعتماد رقابة أنية للتصاريح الجمركية كما يمكن أن تكون لاحقة أو بعدية.

II-1 الرقابة الأنية للتصاريح الجمركية: وهي المرحلة التي تكون بعد عملية الإستيراد مباشرة من خلال

تسجيل التصريح الجمركي الملائم للعملية من طرف المتعامل الإقتصادي ، الذي يصرح بكل المعطيات والمعلومات من خلال ملء التصريح الجمركي بالعناصر المطلوبة ، لتبدأ عملية الرقابة الجمركية الوثائقية والعينية للبضائع . فالرقابة الوثائقية عند الإستيراد تتمثل في كل ما يتعلق بالتصريح بالقيمة لدى الجمارك و كذا عملية التوطين ونسبة الصرف، والوثائق المرفقة بها، إذ تقوم مصالح الجمارك بمراقبة هذه العمليات بدقة نظراً لمل تكتسيه من أهمية قصوى في ممارسة التجارة الخارجية وما قد يعتريها من غش أو تزوير، و تشمل هذه العملية الرقابة على الفواتير التجارية من خلال التأكد من إحتوائها على كل المعلومات الضرورية حسب ما ينص عليه القانون و التنظيم ، ومراقبة عناصر العقد التجاري المبرم بين المشتري والبائع لما له أثر على تحديد القيمة

الحقيقية للبضاعة ، خاصة شروط البيع التي تؤثر مباشرة في القيمة المصرح بها لدى الجمارك (Douanes D. G., 2006).

II-2- الرقابة اللاحقة: تركز مهمة الرقابة اللاحقة عن المخالفات الجمركية المحتملة أثناء جمركة البضائع في إطار التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية حول البحث في احتمال استيراد أو تصدير بضائع ليست موضوع هذه الامتيازات ، أو استغلال هذه الأخيرة في جرائم تحويل الأموال أو غسلها أو تبويضها، حيث تعرف الرقابة اللاحقة حسب المادة 91 مكرر1 من قانون الجمارك الجزائري على أنها " على أنها " تتمثل الرقابة اللاحقة في فحص الدفاتر والسجلات والأنظمة المحاسبية والمعطيات التجارية التي يحوزها الأشخاص المعنيون أو المؤسسات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بجمركة البضائع، وذلك للتأكد من دقة وصحة التصريحات الجمركية" (بوسقيعة، 2022، صفحة 82)

كما يضيف المرسوم التنفيذي رقم 18-18 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2018 ، الذي يحدد كفاءات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك، في مادته 8، أن الرقابة اللاحقة تتم في إطار برنامج سنوي، وتمارس في محلات الأشخاص والمؤسسات المراقبة،

ثم تبين المادة 9 من نفس المرسوم أن من أهداف الرقابة اللاحقة " البحث ومعاينة كل مخالفة للتشريع والتنظيم الجمركيين والصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج" (للحكومة ا.، المرسوم التنفيذي رقم 18-18 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2018 ، الذي يحدد كفاءات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك، 2018، الصفحات 6-7)

لتضيف المادة 14 من المرسوم أنه: " يُعنى كذلك بالرقابة، الأشخاص والمؤسسات المستفيدة من الإجراءات المبسطة للجمركة أو المستفيدة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد"، وهي إشارة صريحة لممارسة حق الرقابة على المستفيدين من التسهيلات الجمركية.

كما تعتبر الرقابة اللاحقة إحدى أبرز توصيات إتفاقيات الدولية كأداة للرقابة ، ومنها اتفاقية كيوطو، وفي القانون الجزائري نصت المواد 48 و 9 مكرر1 من قانون الجمارك على جملة من الصلاحيات والإجراءات المخولة لمصالح الجمارك لإجراء الرقابة اللاحقة.

وتشرف المصالح الجمركية المكلفة بالرقابة اللاحقة، المتمثلة في المديرية المركزية للتحقيقات الجمركية و الرقابة اللاحقة و المصالح الجهوية للرقابة اللاحقة و قطاعات النشاط المحلية للرقابة اللاحقة على تنفيذ برنامجها وفق ما حدده المرسوم أعلاه.

II-3- إستغلال الرقمنة في تعزيز الرقابة و المرافقة الجمركية: (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2024، الصفحات 16-17) تعتبر إدارة الجمارك من بين الإدارات العمومية الرائدة في مجال التحول الرقمي، حيث منذ تسعينيات القرن الماضي كانت أول إدارة عمومية في الجزائر لها نظام تسيير آلي مدمج و المسمى (SIGAD) أي النظام المعلوماتي للتسيير الآلي للجمارك **Système d'Information de Gestion Automatisée des Douanes** » و الذي تم تحديثه عدة مرات إلى غاية سنة 2024 أين تم تعويضه بنظام جديد و ذكي يسمى "ألساس" أو « ALCES »، حيث تمكنت الجمارك الجزائرية بالتعاون مع وكالة نظام المعلومات لجمارك كوريا الجنوبية و بمرافقة المؤسسة العمومية لدعم التطوير الرقمي (EADN) من إنجاز نظام معلوماتي جديد (**Algerian Customs Electronic System (ALCES)**، وهو عبارة عن نظام معلوماتي متكامل يسمح بأتمتة (آلية) العمليات الجمركية ويتشكل من عدة أنظمة فرعية.

و من أجل تحقيق الغاية التي صمم من أجلها، و المتمثلة أساسا في سرعة الإجراءات و دقة و كفاءة الرقابة الجمركية، فإن نظام «ALCES» مدعم بما يلي:

1 - البوابات الالكترونية للنظام المعلوماتي: في إطار المسعى الهادف إلى الوصول إلى المادية في الإجراءات الجمركية، تم إنشاء بوابة الكترونية داخلية مخصصة للأعوان الجمركيين بمختلف رتبهم ومناصبهم وبوابة إلكترونية خارجية يمكن الولوج إليها عبر الواب (WEB) " مخصصة لمختلف المتدخلين المهنيين من مرتفقي إدارة الجمارك من متعاملين اقتصاديين، وكلك الشحن. ناقلين. مصرحين، مستغلي المساحات والمخازن الموضوعة تحت المراقبة الجمركية بنوك ومؤسسات مينائية. حيث يمكن لجميع المتدخلين الحصول على حسابات استخدام من خلال التسجيل في النظام المعلوماتي يمكن الولوج لجميع واجهات النظام المعلوماتي الجديد «الساس» من خلال البوابة الالكترونية عبر حساب المستخدم للقيام بجميع الإجراءات الجمركية والحصول على كافة التبليغات ذات صلة بعمل المستخدم، دون الحاجة للتنقل لمكاتب الجمارك.

2- نظام متابعة عمليات الشحن: تم تزويد النظام المعلوماتي الجديد بنظام الكتروني لتتبع وضعية البضائع منذ وصولها عبر الحدود البرية البحرية أو الجوية، إلى غاية استكمال عملية جمركتها. يمكن هذا النظام من معرفة موقع البضائع ووضعها القانوني من خلال إدخال الرقم المرجعي للبضاعة (CRN) أو رقم الحاوية المراد تتبعها في الوقت الحقيقي وبشكل فوري.

3- نظام تسيير المخاطر: يسمح هذا النظام بتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية، ويهدف إلى تحسين مردود الرقابة والأمان من خلال توجيه الموارد والإجراءات الرقابية نحو العمليات والبضائع التي تشكل أعلى مستوى من المخاطر، و بناء على نتائج تقييم المخاطر المرتبطة بالبضائع والمتعامل الاقتصادي، يتم توجيه البضاعة للرواق المناسب للمراقبة، و من خلال استغلال البيانات والعوامل المرتبطة بسجل الشركات. نوع البضائع مصدرها وبلد منشأها. يمكن توجيه الموارد المراقبة للبضائع التي تحتاج إلى اهتمام أكبر مما يساعد في الكشف المبكر عن الأنشطة غير القانونية ويساعد في تسريع الإجراءات وتحسين تدفق البضائع.

4- نظام تصاريح الجمركة الالكترونية: يتيح هذا النظام، من خلال واجهات المستخدم الالكترونية للمستوردين والمصدرين أو ممثلهم من مصرحين، تقديم التصاريح الجمركية وتحميل المستندات المطلوبة مثل الفواتير شهادات المنشأ، وثائق الشحن والتراخيص الإدارية المطلوبة حسب الحالة، كما يتيح هذا النظام للمتعامل الاقتصادي تتبع حالة التصاريح المقدمة وتلقي إشعارات فورية بشأن التحديثات والطلبات الإضافية ذات صلة بملف الجمركة. يسمح هذا النظام أيضا بالتقليل من الوقت اللازم لإتمام الإجراءات الجمركية دون الحاجة للتنقل لمكاتب الجمارك.

5- نظام التخليص الالكتروني وتسيير محاسبة القباضات: يتيح هذا النظام للمتعامل الاقتصادي دفع جميع الحقوق والرسوم الجمركية بصفة الكترونية باستعمال مختلف الصيغ. حيث يمكن استعمال أجهزة الدفع الالكتروني (TPE) الموزعة عبر جميع قباضات الجمارك (81 قباضة) أو عبر البوابات البنكية للدفع الالكتروني باستغلال البطاقات البنكية أو بطاقة «الذهبية». تتم العملية بشكل آمن، بحيث تتضمن إجراءات التحقق والأمان المتعددة لحماية المستخدم، كما يسمح هذا النظام بإعداد جميع الكتابات المحاسبية للقباضات بشكل أني والكتروني مما يوفر الوقت ويمكن من الاقتصاد في الموارد.

6- نظام التحكم واليقظة: يسمح هذا النظام بتأمين قواعد البيانات ورصد مستوى كفاءة التشغيل للتطبيقات والتجهيزات الخاصة بالبنية التحتية التكنولوجية وكذا. شبكة الاتصالات. كما يمكنه أيضا من رصد

الأنشطة المشبوهة على الشبكة كما يسمح بجمع وتحليل سجلات النظام وتنفيذ تقييمات منتظمة حول أمن النظام المعلوماتي.

3- II- نماذج عن المخالفات الجمركية المرتكبة بمناسبة الإستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية: بالرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية في التوفيق بين مهام المراقبة و متطلبات المرافقة، فإنها تسجل العديد من التجاوزات من بعض المتعاملين الاقتصاديين الذين يستغلون فرصة حصولهم على قرارات التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية من أجل تحقيق الربح السريع من خلال قيامهم بعمليات إستيراد أو تصدير مخالفة للقوانين و الأنظمة سارية المفعول. حيث نشرت مجلة الصحافة التابعة لخلية معالجة الاستعلام المالي بوزارة المالية الجزائرية، في عددها الـ 10 لسنة 2015 مقال صادر بجريدة النهار في عددها الصادر بتاريخ 2015/01/25، أين أعلنت الجريدة أن المدير العام للجمارك يحضر لرفع تقرير إلى وزير المالية، ومن خلاله إلى الوزير الأول، يشمل مستثمرين محتالين يستغلون الامتيازات التي أقرتها الحكومة من إعفاءات جمركية و جبائية تمنح من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI وغيرها من الهيئات الأخرى ذات الصلة، من أجل استيراد مصانع من الخارج لتجسيد مشاريعهم، لكن في الحقيقة فإن هذه المصانع عبارة عن خردة، حيث أن آخرها كانت الفضيحة المسجلة على مستوى الجمارك بولاية البليدة، أين تم اكتشاف تهريب مليوني دولار إلى دبي بالإمارات العربية المتحدة مقابل استيراد مصنع قديم موزع علي 15 حاوية قادمة من الصين تخلي عنها متعامل اقتصادي منذ بداية 2013، و حسب التقرير، فإن هذه الظاهرة تتفاقم باستمرار، حيث أسفرت عن تهريب أموال ضخمة بلغت حسب ما أفادت به مصادر جمركية 52 مليار دينار أي ما يعادل خمسة آلاف و 200 مليار سنتيم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015، و يضيف التقرير إلى وجود مافيا أخرى تسمى بالمستوردين الوهميين، الذين يحولون الأموال مقابل استيراد حاويات غالبا ما تكون فارغة وحتى وإن كانت محملة فإنها تكون عبارة عن مواد فاسدة غير قابلة للإستهلاك.

و في تحقيق آخر لنفس الجريدة، النهار، بتاريخ 2015/10/22، و منشور بمجلة الصحافة التابعة لخلية معالجة الاستعلام المالي بوزارة المالية الجزائرية، بينت المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي كانت يتم تهريبها من الجزائر إلى بعض العواصم الأجنبية خلال أربع (04) سنوات، و ذلك باستغلال الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية المخصصة للمستثمرين، المحتالين في هذه الحالة، في إطار مختلف صيغ الإستثمار آنذاك، و يتم أيضا استيراد الخردة أو سلع بمئات أضعاف أسعارها الحقيقية، حيث قدر التقرير المبالغ المهربة بأكثر من ستة (05) آلاف مليار سنتيم. (الجزائرية خ.، 2015، صفحة 12)

الخاتمة:

بحكم توجه حكومات الجزائر المتعاقبة خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى غاية 2023 نحو دعم و تطوير الإستثمار عن طريق منح امتيازات ضريبية و تسهيلات إدارية، و خاصة الجمركية منها، فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين توجهوا إلى إنجاز استثماراتهم المختلفة في إطار مختلف صيغ الإستثمار المنشأة آنذاك، و خاصة تلك التي كانت في إطار الوكالة الجزائرية لتطوير الإستثمار (AAPI حاليا و ANDI سابقا) و الوكالة الوطنية لترقية المقاولاتية (ANADE حاليا و ANSEJ سابقا).

و قد أدى هذا التوجه الاستثماري إلى تسارع الحركة الاقتصادية و التجارية بصورة مطردة بالجزائر، حيث زادت الواردات من البضائع الصناعية (التجهيز) التي تدخل في إنجاز الاستثمارات و هو ما أدى إلى زيادة في إجمالي الواردات و تضاعفها عدة مرات خلال فترة الدراسة، و بالموازاة مع ذلك و كنتيجة لهذه الاستثمارات الكبيرة فقد زاد إجمالي الصادرات الجزائرية و تضاعف بدوره عدة مرات خلال نفس الفترة، بما في ذلك الصادرات خارج المحروقات التي زاد حجمها و لكن بصورة أبطأ من تزايد حجم إجمالي الصادرات .

و في خضم هذه الحركة الاقتصادية و التجارية ظهر بعض المتعاملين الاقتصاديين المتحايين و المستفيدين من تلك الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية، حيث حاولوا استغلالها بطرق غير قانونية عن طريق تضخيم فواتير إستيراد العتاد و التجهيزات الخاصة بمشاريعهم، بل و أحيانا يستبدلونها بالخردة و النفايات أو لا يقومون باستيرادها نهائيا.

و من هذا الواقع تبرز ضرورة التصدي للاستغلال السيء لتلك الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية، من خلال الرقابة الصارمة عليها من طرف الأجهزة الحكومية المختصة، أين تحتل إدارة الجمارك الصدارة في هذه المهمة، حيث يقوم أعوانها بالرقابة الآنية و البعيدة على عمليات الاستيراد و التصدير من أجل المعاينة الفعالة للمخالفات المحتملة و تسطير البرامج المناسبة و الآليات الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة.

بالنسبة لنتائج اختبار الفرضيات كالتالي :

- قبول الفرضية الأولى " تؤدي التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية إلى كبح الواردات و زيادة حجم الصادرات، لا سيما خارج المحروقات منها "، حيث أنه على المدى المتوسط و الطويل، فإن هذه الامتيازات تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بما فيها خارج المحروقات، كما تؤدي إلى زيادة الواردات لكن مع تغير تركيبها حيث يغلب عليها واردات التجهيز.

- رفض الفرضية الثانية "تتمكن الجمارك الجزائرية من منع كل عمليات الاستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية"، لأنه حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية فإنه توجد مخالفات جمركية عديدة تتعلق بالاستغلال السيء لهذه الامتيازات، و هذا ناتج عن إنفلات بعض المتعاملين الإقتصاديين المخالفين من رقابة الجمارك الجزائرية و الهيئات الأخرى المختصة.

و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- التحفيزات الجبائية، ممثلة في العديد من صيغ دعم الاستثمار، تمثل دفعة قوية للاستثمار المنتج بالجزائر و تعطي تنافسية للمنتج الجزائري في الأسواق المحلية و حتى الدولية، مما يشجع نحو ترقية و زيادة حجم التصدير خارج المحروقات

- التسهيلات الجمركية، بمختلف أنواعها، توفر للمتعاملين الاقتصاديين المال و الوقت خلال عمليات الاستيراد أو التصدير؛

- التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية رفعت قيمة إجمالي الواردات الجزائرية، و خاصة المتعلقة بالتجهيز و التي توجه إلى القطاع الصناعي، خلال فترة بداية إنجاز الاستثمارات المختلفة ؛

- التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية مهدت الطريق لزيادة إجمالي الصادرات الجزائرية، بما فيها الصادرات خارج المحروقات، لكن تطور هذه الأخيرة كان بصورة بطيئة مع تسجيل قفزة نوعية في قيمتها خلال السنوات الأخيرة؛

- الحكومات الجزائرية المتعاقبة أعطت أهمية كبيرة للإستثمار، من خلال إعتماد التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية، من أجل تنويع الصادرات الجزائرية و الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات منها؛

- الواردات الجزائرية في تزايد مستمر، بسبب الزيادة السكانية و زيادة النشاط الاقتصادي، و تعمل الحكومات الجزائرية على عقلنتها و تعديل تركيبها لصالح واردات التجهيز على حساب الواردات الاستهلاكية النهائية؛
 - يستغل بعض المتعاملين الاقتصاديين الامتيازات الجبائية و التسهيلات الجمركية في الربح السريع اللامشروع عن طريق مخالفة القوانين؛ مستغلين زيادة حجم المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الاتجاهين (استيرادا و تصديرا)؛
 - تخصص الجزائر امكانيات معتبرة لمكافحة الاستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية و تحويلها عن مقصدها المخصص لها، ممثلة في العديد من الاجهزة و الادارات؛
 - تُولي ادارة الجمارك الجزائرية اهمية بالغة لمكافحة الاستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية، و يتضح ذلك من خلال العمليات النوعية المحققة في الميدان.
- و مما سبق، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- تفعيل الاتفاقيات الدولية، الثنائية و متعددة الاطراف، من أجل تطويق الاستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية والتسهيلات الجمركية ، و تحيينها من اجل مسايرة الاساليب الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين المخالفين؛
 - التنسيق الفعال و المثمر بين الاجهزة و الهيئات و الادارات الوطنية المكلفة بتسيير و مراقبة الإمتيازات الممنوحة في إطار مختلف صيغ الإستثمار، الموجهة للمتعاملين الإقتصاديين المحليين أو الأجانب أو في إطار الشركات الوطنية الأجنبية ؛
 - رقمنة تسيير التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية الممنوحة في إطار الإستثمار.
 - وضع بنك معلومات وطني، يُمكن الولوج اليه من طرف المكلفين بتسيير و مراقبة التحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية من اجل سرعة المعالجة و سرعة اتخاذ القرار المناسب و في الوقت المناسب؛
 - الاعتماد على الاساليب الحديثة في التصدي للاستغلال غير القانوني للتحفيزات الجبائية و التسهيلات الجمركية ، مثل اسلوب تسيير المخاطر، من اجل اقتصاد الوقت و المال و الجهد؛
 - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تسيير ملف الإستثمار بالجزائر، و تفادي الاخطاء و تدارك النقائص المسجلة.

قائمة الأشكال:

- شكل (1): توزيع و عدد و قيمة المشاريع المصرح بها لدى ANDI حتى سنة 2022؛

قائمة الجداول:

- جدول (1): توزيع المشاريع المصرح بها لدى ANDI حسب القطاعات حتى سنة 2022؛
- جدول (2): توزيع المشاريع المصرح بها لدى ANDI حسب القطاعين العمومي و الخاص حتى سنة 2021؛
- جدول (3): صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات ANADE؛
- جدول (4): التكاليف التي تتحملها مؤسسة IRIS قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا؛
- جدول (5): الوقت الذي تتحمله مؤسسة IRIS قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا؛
- جدول (6): التكاليف التي تتحملها شركة SCAEK قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا؛
- جدول (7): الوقت الذي تتحمله شركة SCAEK قبل وبعد تطبيق صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد شهريا؛
- جدول (8): تطور اجمالي الواردات و الواردات الصناعية للجزائر للفترة 1993- 2023 ؛

- جدول (9): تطور اجمالي الصادرات و الصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة 1993-2023 .

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

1. أحسن بوسقيعة. (2022). *قانون الجمارك، في ضوء الممارسة القضائية*. الجزائر: برتي للنشر.
2. أسياخ سمير، بن هلال نذير. (12 ماي، 2022). *اشكالية ضبط تعريف مصطلح الإستثمار. يوم دراسي افتراضي حول المخاطر البيئية للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية*. أم البواقي، الجزائر: جامعة أم البواقي.
3. الامانة العامة للحكومة. (11 سبتمبر، 1996). *المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد رقم 52*. الجزائر: المطبعة الرسمية.
4. الامانة العامة للحكومة. (31 ديسمبر، 2009). *قانون 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010. الجريدة الرسمية، العدد 78*. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
5. الامانة العامة للحكومة. (07 مارس، 2012). *المرسوم التنفيذي رقم: 12-93 الذي يحدد شروط و كفاءات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك. الجريدة الرسمية، العدد 14*. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
6. الامانة العامة للحكومة. (27 سبتمبر، 2013). *المرسوم التنفيذي رقم 13-321 المؤرخ في 26/09/2013 يتعلق باجراءات الجمركة المبسطة في شكل تصريحات تقديرية أو مبسطة أو إجمالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48*. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
7. الأمانة العامة للحكومة. (18 جويلية، 2018). *المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2018 ، الذي يحدد كفاءات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 43*. الجزائر: المطبعة الرسمية.
8. الامانة العامة للحكومة. (25 نوفمبر، 2020). *التنفيذي رقم : 20-329 المؤرخ في 22/11/2020 الذي يعدل و يتم المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية عدد رقم 70*. الجزائر: المطبعة الرسمية.
9. الأمانة العامة للحكومة. (24 جويلية، 2022). *قانون رقم 22-18 يتعلق بالإستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 50/عدد 50، 28 جويلية 2022*. الجزائر: المطبعة الرسمية.
10. البحر، الهيئة الوطنية لمنتجات الفلاحة و. (23 أكتوبر، 2023). *تم الاسترداد من الهيئة الوطنية لمنتجات الفلاحة و البحر: <https://www.franceagrimer.fr/FAQ/APP-Structuration-filieres-agricoles-alimentaires/AAP-Qu-est-ce-qu-un-operateur-economique>*
11. اللحياني ليلي. (2017). *أطروحة دكتوراه المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك*. الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر1.
12. المديرية العامة للجمارك الجزائرية. (أوت، 2024). *النظام المعلوماتي الجديد للجمارك، تقدم و آفاق. مجلة الجمارك، العدد 2، 2024، الصفحات 16-17*.
13. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI. (06 ديسمبر، 2025). *الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI*. تم الاسترداد من <https://aapi.dz/ar/accueil-ar>
14. بنك الجزائر. (2009). *التقرير السنوي 2008*. الجزائر العاصمة: بنك الجزائر.
15. بنك الجزائر. (2012). *التقرير السنوي 2011*. الجزائر العاصمة: بنك الجزائر.

16. بنك الجزائر. (2016). *التقرير السنوي 2015*. الجزائر العاصمة: بنك الجزائر.
17. بنك الجزائر. (2020). *التقرير السنوي 2019*. الجزائر العاصمة: بنك الجزائر.
18. بنك الجزائر. (2024). *التقرير السنوي 2023*. الجزائر العاصمة: بنك الجزائر.
19. خلية معالجة الاستعلام المالي بوزارة المالية الجزائرية. (01 أكتوبر , 2015). *مجلة الصحافة خلية معالجة الاستعلام المالي بوزارة المالية الجزائرية*. تم الاسترداد من مجلة الصحافة خلية معالجة الاستعلام المالي بوزارة المالية الجزائرية: https://ctrf.mf.gov.dz/pdf/presse_ar/REVUE%20DE%20PRESSE10.pdf
20. د. بودة فاطمة. (18 جوان, 2022). *فعالية الوكالة الوطنية لدعم المقاولات ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)*. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية و المالية ، صفحة 119.
21. رشاد العصار. (2000). *التجارة الخارجية*. عمان: دار امليسة للنشر والتوزيع .
22. رفيق بويشيش. (2022). *مشاريع التمويل في إطار وكالات الدعم في الجزائر*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
23. شريف رابح، كعبور اسلام. (2019). *دور المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات*. سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
24. شويطر سمية، بولنوار رحاب. (2023). *دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر الى غاية 31/12/2022*. المسيلة الجزائر: جامعة محمد بو ضياف المسيلة.
25. عبد الهادي عبد القادر سويقي. (2008). *التجارة الخارجية*. القاهرة : معهد البحوث العربية.
26. فطيمة حاجي. (2017). *المدخل الى تمويل التجارة الخارجية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
27. مبرك إبراهيم، شيخاوي سهيلة. (6-7 ديسمبر, 2017). *الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI كآلية لترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني بجامعة الوادي، 7/6 ديسمبر 2017*. الوادي، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر.
28. محمد جميعي. (31 مارس, 2024). *أفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد*. مجلة *التكامل الاقتصادي*. أدرار، الجزائر: مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي- جامعة أحمد دراية أدرار.
29. محمود يونس. (1993). *أساسيات التجارة الخارجية*. القاهرة: الدار اجماعية للطباعة و النشر.
30. وكالة الأنباء الجزائرية. (02 جوان, 2024). *وكالة الانباء الجزائرية*. تاريخ الاسترداد 01 ماي, 2025، من <https://www.aps.dz/ar/economie/163134-414>

ب- باللغة الأجنبية:

31. Banque d'Algerie. (2003). *Rapport annuel 2002*. Alger: Banque d'Algerie.
32. Banque d'Algerie. (2006). *Rapport annuel 2005*. Alger: Banque d'Algerie.
33. Banque d'Algerie. (2022). *Bulletin Statistique de la Banque d'Algerie - Series Retrospectives- 1992-2020*. Alger: Banque d'Algerie.
34. Direction Générale des Douanes. (07 09, 2006). *Note N° 19/DGD/ du 07/09/2006 relative aux anomalies constatées sur les factures d'importation jointes aux dossiers de dédouanement*. Alger: Direction Générale des Douanes.
35. La Douane Francaise. (2019). *Le statut d'opérateur économique agréé(OEA), Rapport annuel 2019*. France: La Douane Francaise.
36. Lionel Pascal. (2012). *L'opérateur économique agréé (OEA)*. Alger: ITIC.



37. Ministère de l'Industrie .(2022) .*Bulletin d'Information Statistique de la PME* .Alger: Ministère de l'Industrie.
38. Organisation Mondiel des Douanes .(2018) .*GLOSSAIRE DES TERMES DOUANIERS INTERNATIONAUX* .Bruxelles: Organisation Mondiel des Douanes.